الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2009/WG.6/4
17 December 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اجتماع فريق الخبراء حول اعتماد نهج السبل المستدامة
لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الإسكوا
بيروت، ٢١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

التجربة المصرية لتبني نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية

إعداد

السيد إبراهيم إبراهيم ريحان
رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
وزارة التنمية المحلية

جمهورية مصر العربية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة آراء الإسكوا.

09-0564

التجربة المصرية لتبني نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية

إعداد

السيد إبراهيم إبراهيم ريحان
رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

اجتماع فريق الخبراء حول اعتماد نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الاسكوا

بيت الأمم المتحدة ، مقر الإسكوا ، ٢١-٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩

تقديـــــــم :

منذ البدايات الأولي للألفية الثالثة حظيت قضية الفقر بوجه عام والفقر الريفي بوجه خاص باهتمام الدول النامية، فلم تعد القضية تقتصر علي مجرد الافتقار إلي الدخل وعدم كفايته لتأمين الحد الادني للمعيشة المقبولة اجتماعياً وإنسانياً لملايين البشر، إنما تجاوزتها لتشمل فقر القدرة الذي ينصرف إلي تدني مستوي قدرات الإنسان إلي الحد الذي يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها.

ومن أسباب هذا الاهتمام المتزايد أن عدد سكان الدول النامية وبخاصة في البلدان الفقيرة منها قد تنامي بشكل كبير بحيث أصبحت النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة عاجزة عن محاربة الفقر الذي يتفشي نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة مع ضعف ومحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة.

فلقد ساهم الاعتماد الكثيف والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية خاصة الأرض والمياه إلي تدهور خصوبة الأراضي الزراعية ونقص الإنتاجية الزراعية وتهديد الفقراء في أرزاقهم وسبل معيشتهم بحيث أصبح الفقراء غير آمنين علي حاضرهم أو مستقبلهم.

ولحماية فقراء الريف تعالت الأصوات تنادي بأهمية تبني منهج شامل للتنمية الريفية مبني علي أساس الفهم الشامل للخصائص والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والفيزيقية التي في ضوئها اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية الزراعية وصياغة استراتيجيات من شأنها تامين سبل كسب العيش المستدام لملايين الريفيين لحماية كل من قاعدة الموارد الطبيعية ودعم سبل العيش المستدام للفقراء.

وتبرز أهمية تبني منهج شامل للتنمية الريفية يعتمد علي تأمين سبل كسب العيش المستدام لفقراء الريف ووضع أولوياتهم واحتياجاتهم في بؤرة عملية التنمية، وتمكينهم من بناء قدراتهم واستغلال الفرص المتاحة لديهم، إلي قدرة هذا المنهج علي المساهمة بايجابية في تحقيق الهدفين الأول والسابع من أهداف الألفية ببلوغ عام ٢٠١٥ وهما : استئصال الفقر المدقع والجوع، والاستدامة البيئية علي الترتيب.

إلا أن تطبيق هذا المنهج السابق الإشارة إليه ليس بالأمر السهل أو اليسير في ظل متغيرات عالمية ليست محفزة للتنمية الريفية وليست في صالح تحسين أحوال صغار المزارعين أكثرها قسوة وخطورة:

١ تحرير التجارة الزراعية الخارجية : حيث تقوم الدول المتقدمة بدعم إنتاجها الزراعي ودفع تعويضات مباشرة لمزارعيها ساهم ذلك في خلق فوائض زراعية كبيرة يتم تصدير جزء منها إلي الدول النامية بأسعار اقل من تكاليف إنتاجها الفعلية، وهذا من شانه منافسة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بشكل يؤدي إلي ضعفه وانهياره ومن ثم لجوء الدول النامية إلي الاستيراد لضعف القدرة علي المنافسة. وعلي سبيل المثال بلغ الدعم الزراعي في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ نحو ٣٧٢ مليار دولار مما أتاح لمنتجاتها الزراعية المنافسة بسهولة مع السلع المماثلة في السوق العالمي.

٢ تعرض الأسواق العالمية للغذاء إلي تقلبات حادة بين الصعود المفاجئ نتيجة للتغيرات في كل من جانبي طلب وعرض الغذاء وهو ما عرف بأزمة الغذاء العالمية، ثم انهيارها عقب ما تعرض له المجتمع الدولي من أزمة مالية حادة. وفي جميع الأحوال استمرت أسعار الغذاء اعلي من معدلاتها قبل أزمة الغذاء. ومن الطبيعي أن تنعكس آثار تلك الأزمتين علي الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية ومستويات دخول المزارعين وخاصة الصغار منهم.

٣ التغيرات المناخية العالمية وبروز ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراتها السلبية علي الإنتاج الزراعي في معظم الدول النامية.

وتشير أدبيات التنمية الريفية إلي مزايا عديدة لتبني منهج تأمين سبل العيش المستدامة لفقراء الريف من بينها:

١ المساهمة في خفض معدلات الفقر الريفي وتمكين الفقراء من بناء قدراتهم واستغلال الفرص المتاحة لديهم.
٢ دعم الفقراء للوصول إلي الموارد .
٣ بناء سياسات واضحة لتمكين مؤسسات إدارة الموارد الطبيعية سواء كانت حكومية أو أهلية من الحفاظ علي قاعدة الموارد الطبيعية .
٤ حوكمة الموارد الطبيعية عن طريق إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة رشيدة في إطار مجموعة السياسات والعمليات التنظيمية المؤثرة علي حياة فقراء الريف.

نماذج لبعض مجالات تطبيق منهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في جمهورية مصر العربية:

أولا- البرنامج القومي التجريبي للتنمية الريفية القائم علي الحافز المشروط.
ثانياً- تنويع مصادر الدخل الريفي.
ثالثاً- الحد من معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي.
رابعاً- برنامج الاستهداف الجغرافي للفقر (برنامج الألف قرية).
خامساً- برنامج إنشاء قري الظهير الصحراوي .

وفيما يلي عرضا موجزاً لمجموعة البرامج السابق الإشارة إليها.

أولا- البرنامج القومي التجريبي للتنمية الريفية القائم علي الحافز المشروط.

يستهدف البرنامج القومي التجريبي للتنمية الريفية القائم علي الحافز المشروط : الارتقاء بالممارسات الزراعية الجيدة، وحماية البيئة الزراعية وتعزيز كفاءة وسلامة استخدام الأراضي والمياه، والحد من تفتت الحيازات الزراعية، وتحسين فعالية المؤسسات الريفية.

وتعتمد إستراتيجية التنمية الريفية القائمة علي أساس نظام الحوافز المشروطة علي اختيار آليات الحوافز الايجابية التي من شأنها حث المزارعين علي تبني وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية للدولة خاصة بعد تحرير القطاع الزراعي من القيود الحكومية حيث تعدلت علاقات الإنتاج الزراعي بموجب قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وإلغاء الدورة الزراعية الإجبارية، وتحرير قرارات المزارعين التسويقية، وتقلص الدعم الزراعي مقابل تحرير الأسعار الزراعية .

ثانياً- تنويع مصادر الدخل الريفي .

يعد التصنيع الزراعي الذي يعتمد علي وحدات إنتاجية صغيرة داخل المناطق الريفية واحداً من بين المداخل الرئيسية لتحسين أحوال فقراء الريف، حيث يتمكن المنتج الصغير من الحصول علي قيمة مضافة من إنتاجية الزراعي المحدود إذا ما شارك في عملية أو أكثر من عمليات التصنيع الزراعي .

جدول رقم (١) بعض النماذج لنصيب المنتجين والمسوقين من كل جنيه واحد من مدفوعات المستهلكين

السلعة	نصيب المزارع خلال موسم زراعي كامل (%)	نصيب الهيئات التسويقية خلال أيام معدودة بالجنيه (%)
الطماطم	٤١	٥٩
البسلة والفاصوليا الخضراء	٣٨	٦٢
الكوسة	٣٤	٦٦
الجزر	٢٨	٧٢
الكرنب والقرنبيط والخضروات الورقية	١٨ – ٢٠	٨٠ – ٨٢

المصدر: نشرة الأسعار الزراعية ٢٠٠٧ – قطاع الشئون الاقتصادية – وزارة الزراعة (٢٠٠٧)

جدول رقم (٢) نسبة ما يدخل من الإنتاج في مختلف أشكال التجهيز والإعداد والتصنيع (٢٠٠٧)

السلع	الإنتاج بالمليون طن	المصنع %	السلع	الإنتاج بالمليون طن	المصنع %
الطماطم	٨,٦	٠,٧	البقوليات	١,٤	٠,٣
البطاطس	٢,٣	٧,٨	اللحوم والدواجن	١,٥	٠,٣
البصل والثوم	١,٦	١,١	الأسماك	٠,٩	٠,٥
باقي الخضروات	٩,٤	١,٨	الألبان	٥	٢٥
الفاكهة شاملة التمور	٩,٨	٠,٩			

المصدر: إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ – مجلس البحوث الزراعية والتنمية – وزارة الزراعية واستصلاح الأراضي – ٢٠٠٩

ولتشجيع صغار المزارعين والفئات الأكثر احتياجا علي إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في مجالات التصنيع الزراعي وغيرها من المشروعات لتنويع مصادر دخله من ناحية ولضمان الحصـــــول علي دخل مستدام من ناحيـــــة أخري تقوم الدولة بتوفير خدمات الإقراض متناهي الصغر

لفقراء الريف بأسعار فائدة مدعمه لا تتجاوز ٦% سنويا كما هو الحال في صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية – وزارة التنمية المحلية، كما يقوم الصندوق بتقديم الخدمات غير المالية كالتدريب والدعم الفني وإجراء دراسات الجدوى للمشروعات دون مقابل فضلا عن مساعدة المنتج الصغير في تسويق إنتاجه من خلال أسواق ومعارض التنمية المحلية. كما تقوم مؤسسات تمويلية أخري بنفس الأدوار كالصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك التنمية والائتمان الزراعي والبنوك التجارية وذلك لتيسير الحصول علي خدمات الائتمان بكافة أشكالها.

ثالثاً- الحد من معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي .

تعاني الزراعة المصرية عامة والحيازات القزمية خاصة من ظاهرة تزايد نسب الفاقد في المنتجات الزراعية وانخفاض نسب المصنع منها وذلك بالمقارنة بالعديد من الدول الاخري، ويرجع ذلك إلي ضعف النظم التسويقية وندرة الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد بقدر الاهتمام بالمعاملات الزراعية .

وتشير الإحصاءات إلي تجاوز نسبة الفاقد من محاصيل الخضر والفاكهة ٣٠%، ونحو ٢٠% في البقول والدرنات، ونحو ١٠% في الحبوب، فضلاً عن ذلك فانه هناك فاقد آخر يتمثل في نقص مستويات الجودة تنخفض معه الأسعار. وتزداد خسارة المزارعين، وبصفة عامة يمكن القول بان الفاقد الزراعي يشكل نسبة تتراوح بين ١٠ – ١٥% من الدخل الزراعي المصري وهذا يمثل تحديا رئيسيا حيث يتطلب ذلك العمل في اتجاهات متعددة منها ما هو فني يتمثل في استنباط سلالات جديدة ذات قدرة اكبر علي تحمل العمليات التسويقية من نقل وتخزين وتعبئة، وكذا تطوير معاملات ما بعد الحصاد وتطوير المرافق والتجهيزات التسويقية.

رابعا- برنامج الاستهداف الجغرافي للفقر (برنامج الألف قرية).

يستهدف هذا البرنامج تطوير وتحديث وتنمية الألف قرية الأكثر فقرا في مصر في جميع المجالات : بنية أساسية، تنمية اقتصادية، تنمية بشرية، تنمية مؤسسية ... الخ حيث تتضافر جهود جميع الوزارات في إحداث نهضة شاملة بتلك القرى من خلال العمل علي المحاور التالية :

١- تفعيل مشاركة منظمات العمل المدني للمعاونة في تنفيذ المشروع.
٢- تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي.
٣- تحسين خدمات الكهرباء بالقرى.
٤- الارتقاء بالخدمات الصحية وخدمات الإسعاف والطوارئ.
٥- تحسين جودة التعليم الأساسي ورفع كفاءة المراحل التعليمية المختلفة.
٦- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية.
٧- تحسين الوضع البيئي والتعامل مع المخلفات الصلبة.
٨- توفير فرص عمل للشباب عن طريق خدمات الإقراض.
٩- الارتقاء بخدمات الشباب والرياضة .
١٠- محو الأمية للفئة العمرية من ١٥ إلي ٣٥ سنة من الجنسين.
١١- توفير خدمات الإطفاء والدفاع المدني.
١٢- تدعيم شبكات الطرق لربط القرى ببعضها البعض.
١٣- التدريب الإداري للكوادر المحلية.
١٤- إعداد المخططات الإستراتيجية والاحوزة العمرانية للقرى.

- هذا بالإضافة إلي مساكن للأسر الأولي بالرعاية ضمن المشروع القومي للإسكان.

خامساً- برنامج إنشاء قري الظهير الصحراوي.

يستهدف هذا البرنامج إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة بالظهير الصحراوي القريب من القرى القديمة لاستيعاب الزيادة السكانية بالقرى القديمة وخلق فرص عمل جديدة لفقراء الريف، وتتنوع الأنشطة الاقتصادية بالقرى الجديدة حسب طبيعة الموارد المتاحة فإذا ما توافرت المياه يتم استصلاح مساحات زراعية جديدة وتصبح تلك القرى زراعية، وإذا ما توافرت المقومات السياحية بيكون النشاط السائد السياحة، وإذا ما توافرت مقومات للصناعة تصبح القرية حرفية أو صناعية الخ. ومن المخطط أن تصبح تلك القرى جاذبة متكاملة المرافق والخدمات ونسيجها الاجتماعي عبارة عن امتداد للنسيج الاجتماعي للقرية القديمة القريبة لها.